الأمم المتحدة

A/63/322

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الجمعية العامة.

موجز

يغطي هذا التقرير المقدم من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى منتصف عام ٢٠٠٨. ويعرب المقرر الخاص عن بالغ تقديره وشكره لشتى الوكالات والمنظمات التي قدمت بعض المعلومات المستخدمة في هذا التقرير، بما في ذلك وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومصادر أخرى.

* A/63/150.

** قدم التقرير في وقت متأخر.

061008 230908 08-46982 (A)

وكثيرا ما تردد اسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نشرات الأخبار خلال السنة بسبب المسألة النووية، التي جرى تناولها تحت مظلة المحادثات السداسية (التي يشارك فيها الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان). وقد أتاحت تلك المحادثات أيضا فرصة للتطرق إلى حقوق الإنسان الأساسية المشمولة بهذه الدراسة، مفسحة بذلك مجالا إنسانيا أرحب في سياقات متنوعة.

وتظل حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطيرة في عدد من المجالات الرئيسية. ويبحث هذا التقرير الوضع بشكل خاص من المنظورات التالية: حقوق الإنسان وعملية التنمية: عامل عدم الإنصاف؛ الحصول على الغذاء والمواد الضرورية الأخرى: عامل التفاوت؛ الحقوق والحريات: عامل انعدام الأمن؛ التشرد واللجوء: عامل عدم الحركة/الحركة؛ الفئات التي تتطلب اهتماما خاصا: عامل عدم المساواة وعواقب العنف والانتهاكات: عامل الإفلات من العقاب.

وفي حين أن الكثير يتوقف على الإرادة السياسية العالمية والمحلية لاختبار رغبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشفافية والمسؤولية، سواء أكان ذلك عن طريق نقاط دخول أكثر سهولة أو أكثر صعوبة، من المهم التأكيد على انتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها والمنهجية، والبارزة والجوهرية والتصاعدية في هذا البلد. ويختتم التقرير بتوصيات متنوعة – قصيرة الأجل وطويلة الأجل – موجهة إلى كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والى بقية المجتمع العالمي، بما في ذلك ضرورة الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية وضرورة تعامل البلد مع منظومة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لضمان تحسين حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الحالة ٥

ألف – حقوق الإنسان وعملية التنمية: عامل عدم الإنصاف؟ ٦

باء – الحصول على المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى: عامل التفاوت؟ ٩

جيم – الحقوق والحريات: عامل انعدام الأمن؟ ١٣

دال – التشرد واللجوء: عامل عدم الحركة/الحركة ١٥

هاء – الفئات التي تتطلب اهتماما خاصا: عامل اللامساواة؟ ١٩

واو – عواقب العنف والانتهاكات: عامل الإفلات من العقاب؟ ٢١

ثالثا – المراسلات ٢٢

رابعا – التوصيات ٢٣

أولا – مقدمة

١ – أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في عام ٢٠٠٤. وتنص ولايته على تقييم حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتناول هذا التقرير الذي أعده المقرر الخاص الحالة خلال السنة الماضية حتى منتصف عام ٢٠٠٨؛ ويقدم معلومات مستكملة قدمها مجلس حقوق الإنسان في تقريره في عام ٢٠٠٨. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، قام المقرر الخاص بزيارات إلى منغوليا واليابان وجمهورية كوريا لتقييم أثر حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه البلدان الثلاثة. وأدرجت التقارير عن هذه الزيارات في تقرير المقرر الخاص المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في بداية عام ٢٠٠٨.

٢ – ويتمثل نهج المقرر الخاص في مواصلة دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاستجابة لولايته كفرصة للتعامل مع الأمم المتحدة. ولذلك، من المؤسف أن سلطات البلد رفضت حتى الآن التعاون معه و لم ترد على نحو بناء على توصياته بشأن الحالات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٣ – ويمكن أولا الإشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في أربع معاهدات من معاهدات حقوق الإنسان – هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وقدمت الحكومة تقارير بموجب هذه المعاهدات، ومثلت أمام هيئات الرصد ذات الصلة المنشأة بموجب تلك المعاهدات. وقدمت، مؤخرا، تقريرا آخر إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/PRK.4). وثانيا، تعكف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إصلاح قوانينها الخاصة بمراقبة المخدرات وغسل الأموال، كما أصبحت طرفا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة (١٩٦١)، واتفاقية المؤثرات العقلية (١٩٧١)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٨). ووجهت الدعوة مؤخرا إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لزيارة البلد، وهو ما يعني انفتاحا أكبر من جانب السلطات. وثالثا، وفي أعقاب الفيضانات المدمرة التي ضربت البلد في آب/أغسطس ٢٠٠٧، سمحت الحكومة للوكالات الإنسانية بالوصول بشكل أفضل إلى المناطق المتأثرة بالفيضانات، وأشارت مصادر شتى إلى أن السلطات تعاونت تعاونا جيدا نسبيا مع الأمم المتحدة ووكالات أخرى في توزيع الغذاء وتقديم المساعدة إلى الفئات المحتاجة.

٤ - وعلى جبهة أخرى، فإن التقدم المحرز في المحادثات السداسية (بين ستة بلدان بهدف نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية)، ولا سيما اتفاق شباط/فبراير ٢٠٠٧ القاضي بتعطيل محطة الطاقة النووية المثيرة للجدل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جدير بالترحيب وينبغي تعزيزه[١]. وقد عززت الأطراف الستة ذلك التقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بإبرام الاتفاق المتعلق ''بتدابير المرحلة الثانية لتنفيذ البيان المشترك''. وفتح هذا الأخير الباب أمام تدابير شتى، بما في ذلك موافقة الحكومة على تقديم تصريح كامل وصحيح بشأن جميع برامجها النووية وتعطيل جميع المرافق النووية القائمة حاليا في بيونغ يانغ بحلول نهاية السنة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، اتفقت الحكومة على تعطيل مرافقها النووية الرئيسية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر والسماح بتفتيش الموقع كجزء من عملية التحقق[٢]. وبعد ذلك تم تدمير برج تبريد ذي صلة بالمفاعل النووي في بيونغ يانغ. وكان ذلك في مقابل معونة دولية، ولا سيما من مادة الوقود تمس إليها الحاجة. وحدث تطور رئيسي آخر في منتصف عام ٢٠٠٨ تمثل في استئناف المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان بشأن الرعايا اليابانيين الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يرمي إلى إعادة فتح التحقيقات بشأن القضايا التي لم تحل. وحدث تطور إيجابي آخر تمثل في انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ميثاق عدم اعتداء مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨.

ثانيا - الحالة

٥ - تظل حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطيرة، ويشهد على ذلك اعتماد الجمعية العامة قرارا آخر (١٦٧/٦٢) أعربت فيه عن عميق قلقها بشأن سجل البلد في نهاية عام ٢٠٠٧، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما طلبت إلى المقرر الخاص أن يواصل تقديم تقارير عن استنتاجاته وتوصياته. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، صوت مجلس حقوق الإنسان تأييدا لاستمرار ولاية المقرر الخاص لمدة سنة أخرى. ويمكن تحليل الحالة السلبية المستمرة في البلد عن طريق المنظورات المبينة أدناه:

---

(١) North Korea's Nuclear Programmes: Getting Technical, The Economist, 10-16 November 2007, p.42.

(٢) International Herald Tribune, 11 July 2008, p.4.

ألف – حقوق الإنسان وعملية التنمية: عامل عدم الإنصاف؟

٦ – هناك ندرة في البيانات الخاصة بعملية التنمية في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه نحو ٢٣ مليون نسمة. ويمكن الاطلاع على أحدث البيانات عن عملية التنمية في الإطار ١.

الإطار ١

THE WORLD BANK GROUP

A World Free of Poverty

HOME

Korea, Dem. Rep. Data Profile

Click on the indicator to view a definition	2000	2005	2006
People			
Population, total	21.9 million	22.5 million	22.6 million
Population growth (annual %)	0.7	0.5	0.4
Life expectancy at birth, total (years)	63.1	63.9	..
Fertility rate, total (births per woman)	2.0	2.0	..
Mortality rate, infant (per 1,000 live births)	42.0	42.0	..
Mortality rate, under-5 (per 1,000)	55.0	55.0	..
Births attended by skilled health staff (% of total)	96.7	..	..
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5)	27.9	..	..
Immunization, measles (% of children ages 12-23 months)	78.0	96.0	..
Prevalence of HIV, total (% of population ages 15-49)	..	0.2	..
Environment			
Surface area (sq. km)	120.5 thousand	120.5 thousand	120.5 thousand
Forest area (sq. km)	68,210.0	61,870.0	..
Agricultural land (% of land area)	23.7	25.3	..
CO2 emissions (metric tons per capita)	3.5	..	..
Improved water source (% of population with access)	100.0	..	..
Improved sanitation facilities, urban (% of urban population with access)	58.0	..	..
Energy use (kg of oil equivalent per capita)	903.3	..	..
Energy imports, net (% of energy use)	5.0	..	..
Electric power consumption (kWh per capita)	747.1	..	..
States and markets			
Fixed line and mobile phone subscribers (per 1,000 people)	22.9	..	..
Internet users (per 1,000 people)	..	..	..
Roads, paved (% of total roads)	..	..	..
Global links			
Net barter terms of trade (2000 = 100)	100.0	82.0	..
Official development assistance and official aid (current US$)	73.3 million	81.1 million	..

Source: ***World Development Indicators database***, **April 2007**

٧ - وتشير المصادر إلى نمو سلبي في البلد اعتبارا من عام ١٩٩٠ فصاعدا وعلى مدى تسع سنوات تالية، مع انخفاض رصيد الفرد من الدخل القومي الذي كان يقدر بنحو ٠١٣ ١ دولارا في عام ١٩٩٢ إلى ٥٧٣ دولارا في عام ١٩٩٨. وانتعش الاقتصاد قليلا في عام ١٩٩٩، إذ يُقدر أن رصيد الفرد من الدخل القومي بلغ ٩١٤ دولارا[٣] في عام ٢٠٠٤. وتحقق نمو بصورة رئيسية في قطاعي التعدين والصناعات التحويلية. وتدل التقديرات على أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١ في المائة سنويا في عام ٢٠٠٦[٤].

٨ - ويواجه البلد عجزا تجاريا مستمرا. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٤ نحو ١,٢٨ بليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات ٢,٢٨ بليون دولار، أي بعجز تجاري بلغ ١,٠٠١ بليون دولار[٥]. كما قدر الدين الخارجي بنحو ١٢ بليون دولار في عام ١٩٩٦، وهو مستحق أساسا للبلدان المجاورة لها مباشرة[٦].

٩ - وتفتقر عملية التنمية إلى ''عدم المساواة'' بسبب الهيكل السياسي القائم على الطبقية بدرجة كبيرة: فالنُخبة أوضاعها جيدة في حين تعيش البقية على هوامش عملية التنمية. ونمط التنمية الجائر يدفعه اقتصاد مخطط مركزيا غارق في الأيديولوجية من أعلى إلى أسفل قائم على نهج انعزالي. ويقود البلد هيكل غير ديمقراطي وتدرجي وهمه المحافظة على الذات، وهو ما يشوه الميزانية والمخصصات الأخرى لفائدة النخبة الحاكمة. وهناك أيضا اقتصاد سري يمارس لفائدة السلطة القائمة. وليس هناك مشاركة شعبية حقيقية. وهي عنصر حاسم أساسي في التنمية المستدامة التي ينادي بها المجتمع العالمي. ومن تعتبرهم الحكومة معارضين يجري تهميشهم، والتمييز ضدهم، واضطهادهم. ويزداد التفاوت بين الأغنياء والفقراء اتساعا، كما يُلاحظ في الحالة الغذائية أدناه، ويفتقر البلد إلى توزيع الموارد والسلطة، اللذين يمثلان قوام التنمية البشرية.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٤، بلغت ميزانية النفقات الوطنية نحو ٣٥١ بليون وون، واستأثرت النفقات العسكرية بنسبة ١٥,٦ في المائة، وبلغت مخصصات الاقتصاد الشعبي ٤١,٣ في المائة، ومخصصات القطاع الاجتماعي والثقافي ٤٠,٨ في المائة، والنفقات الإدارية ٢,٣ في

---

(٣) North-East Asia Economic Databook: www.erina.or/jp/en/Publications/databook/index.htm, p.49.

(٤) Library of Congress – Federal Research Division – County Profile: North Korea, July 2007, p.9. North-East Asia.

(٥) North-East Asia Economic Databook, p.53.

(٦) Library of Congress (note 4 above), p.11.

المائة[٧]. وحصة النفقات العسكرية، المباشرة وغير المباشرة، أكبر من مما تبدو للوهلة الأولى وهي كما يلي:

١١ - ''قد يبدو عبء النفقات العسكرية خفيفا، للوهلة الأولى، ولكن في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن حصة الاقتصاد الشعبي التي يمثلها القطاع الحكومي كبيرة، وبالإضافة إلى النفقات من الميزانية الوطنية، تتحكم منظمة منفصلة تسمى اللجنة الاقتصادية الثانية في النفقات العسكرية، ولذلك يُعتقد أن نسبة النفقات العسكرية من الاقتصاد كبيرة للغاية، وليست من المبالغة في شيء إذا قيل إن ذلك يعوق الانتعاش الاقتصادي''[٨].

١٢ - وفضلا عن ذلك، ينتهج البلد سياسة ''القوات المسلحة أولا''، إذ ينخرط الملايين في العمل العسكري والتصنيع الحربي. ويؤدي ذلك إلى استنزاف موارد البلد لمصلحة العسكرة، في حين يعاني السكان العديد من أشكال العوز والحرمان. وتدل التقديرات على أن عدد أفراد القوات المسلحة يتجاوز المليون، بالإضافة إلى ٧,٧ ملايين من الاحتياطي[٩].

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أن حملة العسكرة تجلت في عام ٢٠٠٦، في التجارب الصاروخية والنووية المختلفة التي أجرتها سلطات البلد وقوبلت بتنديد عالمي. فقد قوضت هذه الأعمال إمكانية الحصول على المعونة من البلدان الأخرى التي أعادت النظر في المساهمات التي تقدمها. وفي حين أحرزت المحادثات السداسية تقدما تدريجيا بشأن نزع السلاح النووي، فإن القضية الموازية، المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام والتحول من ميزانية تخدم المصالح العسكرية إلى ميزانية تخدم مصالح الشعب، لم تعالج بعد.

١٤ - وقد تجلت الأزمة الاقتصادية التي يواجهها البلد في تفشي نقص المواد الغذائية والمواد الضرورية الأساسية الأخرى المشار إليها أدناه، ولا سيما منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. كما أن إطار الضمان الاجتماعي، كان مفخرة البلد بوصفه جزءا من النظام الاشتراكي، يشهد الآن تدهورا خطيرا كما هو مبين أدناه:

١٥ - ''أُلغي جزء كبير من نظام الضمان الاجتماعي للشمال أساسا بسبب تنفيذ تدابير ١ تموز/يوليه تحسين الإدارة الاقتصادية المؤرخة في عام ٢٠٠٢''. وبموجب هذه التدابير، تخلت الحكومة بالفعل عن توفير الغذاء والملبس والسكن لشعبها. وأدت المنازعات والتناقضات المتأصلة في أعباء مدفوعات الرعاية الاجتماعية، المنصوص عليها في التأمين الاجتماعي الحكومي والضمان الاجتماعي الحكومي، أدت إلى شل حركة الحكومة واضطر

(٧) North-East Asia Economic Databook, p.51.

(٨) North-East Asia Economic Databook, pp.51-52.

(٩) Library of Congress (note 4 above), p.18.

المشتركون (أو المواطنون) إلى الاعتماد كلية على دخلهم من العمل. ونتيجة لذلك، كانت شبكة السلامة الاجتماعية التي كان (البلد) يطمح إلى بنائها قد فقدت إلى حد كبير وظيفتها ومغزاها. ونتيجة لتدابير تموز/يوليه ٢٠٠٢، ارتفعت أسعار المواد الضرورية اليومية ارتفاعا حادا، بما في ذلك أسعار الغلال، إضافة إلى شتى أعباء ''الضرائب'' مثل إيجارات الشقق، وفواتير الكهرباء، ورسوم التعليم، وتكلفة النقل. وبما أن الحالة الاقتصادية في البلد لم تتحسن بنفس الوتيرة، تدهورت القوة الشرائية لعامة الشعب تدهورا شديدا. وكانت الضغوط المالية أكثر إيلاما بالنسبة للأسر الكبيرة وللأشخاص الذين يعتمدون على معاشاتهم التقاعدية[١٠].

١٦ - وباستثناء النخبة، فإن عامة الشعب يواجهون مفارقة مؤلمة: فمن جهة لم يعد بإمكانهم الاعتماد على شبكات الضمان الاجتماعي التي كانت الدولة توفرها في الماضي، وبات يتعين عليهم تدبير شؤونهم؛ ومن جهة أخرى، فإذا بحثوا عن سبل عيش أخرى وزيادة دخلهم، تضيق عليهم السلطات خشية أن يفلتوا من قبضتها. ومن المآزق الحالية مجموعة القوانين واللوائح الجديدة التي تنظم الأسواق التي نمت في السنوات الأخيرة كجزء من تدهور نظام الضمان الاجتماعي الذي توفره الدولة، وبوصفها كذلك جزءا من تجربة اقتصاد السوق. وتحظر اللوائح الصادرة مؤخرا على من هم دون سن الخمسين العمل في التجارة، كما تحظر بيع السلع خارج مباني الأسواق، بينما يسيّر الموظفون العموميون دوريات في الأسواق لقمع التجار ومصادرة بضائعهم[١١]. وتفيد التقارير أن وكالة المخابرات الوطنية ومراكز الشرطة في بيونغ يانغ قد بدأت حملة لمراقبة الأسواق وتفتيش الأشخاص وحقائبهم عند دخولهم ومغادرتهم وسائل النقل العام والأسواق.

١٧ - وفيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ في المستقبل، فإن النشاط الهام المزمع الاضطلاع به في المستقبل القريب هو التعداد الوطني للسكان الذي سيُجرى بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وسيمكن هذا التعداد ليس فقط من جمع أحدث البيانات السكانية، بل سيشكل كذلك أساسا هاما للبرمجة الإنمائية وتقييم الاحتياجات والاستجابات ذات الصلة.

باء - الحصول على المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى: عامل التفاوت؟

١٨ - ثمة تفاوت كبير بين إمكانية حصول النخبة على المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى، وبين إمكانية حصول بقية الشعب على لوازم الحياة. ويُعزى النقص المزمن في

---

(١٠) White Paper on Human Rights in North Korea 2007, Korean Institute for National Unification, Seoul, 2007, pp. xix-xx.

(١١) North Korea Today, 103th ed., December 2007, pp.1 and 2.

الأغذية في جانب منه إلى الكوارث الطبيعية وإلى سوء الإدارة من جانب السلطات في الجانب الآخر. وقد شهد البلد نقصا حادا في الغذاء منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي تضرر منه عامة السكان باستثناء النخبة. ودأبت النخبة، في ذلك الوقت والآن، على اختيار أفضل ما هو متاح من المؤن.

١٩ - وبدأ البلد عندئذ في قبول المعونة الغذائية الواردة من الخارج، وذلك عن طريق برنامج الأغذية العالمي. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، طلبت السلطات من المجتمع الدولي أن يحول المعونة الغذائية إلى إطار موجه أكثر إلى خدمة التنمية، وفي أثناء العملية قلصت السلطات وجود شتى الوكالات الإنسانية الأجنبية في البلد وكان من النتائج الضمنية لهذا الإجراء الحد من رصيد المعونة الواردة إلى البلد. وفي حين كان حصاد عام ٢٠٠٥ يمثل تحسنا يستحق الترحيب مقارنة بحصاد السنوات السابقة، ففي منتصف عام ٢٠٠٦ ألحقت الفيضانات الكبيرة أضررا كبيرة بحصاد ذلك العام، مما أسفر عن نقص حاد في الأغذية. وتفاقم هذا الوضع بسبب تدهور الخدمات الطبية، ونقص الأدوية، والأسمدة والكهرباء، والمياه في بعض المناطق. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة نقص الأغذية (من الحبوب) بزهاء ٨٩٠ ٠٠٠ طن متري خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وبما يربو على مليون طن متري لفترة عام ٢٠٠٧. وتعكس الإطارات ٢ و ٣ و ٤ حالة الأمن الغذائي.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأ برنامج الأغذية العالمي عمليته المطولة للإغاثة والإنعاش التي تستغرق سنتين والرامية إلى تقديم معونة غذائية إلى ١,٩ مليون نسمه بتكلفة قدرها ١٠٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة وتطلبت ١٥٠ ٠٠٠ طن من السلع الأساسية، وتهدف بالأساس إلى تقديم المعونة إلى النساء والأطفال صغار السن.

٢١ - وأدى الفيضان الشديد الذي أصاب البلد في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تفاقم الحالة، وعانى نحو مليون نسمة من الحرمان[١٢] وكانت الاستجابة لحالة الطوارئ إيجابية. وتحققت أهداف النداء العاجل والمقدرة بنحو ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٢ - ولكن أصبح من الواضح في عام ٢٠٠٨، أن نقص الأغذية كان على درجة أكبر من الخطورة مما كان متوقعا، وتفيد التقارير أن ملايين الأشخاص في البلد كانوا يعانون من الحرمان الشديد وهو وضع لم يشهد البلد له مثيل منذ منتصف التسعينات من القرن

(١٢) انظر تقرير الحالة رقم ٧ لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن الفيضان في البلد، وتقرير التقييم السريع الخاص بالفيضانات، من إعداد مكتب برنامج الأغذية العالمي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، آب/أغسطس ٢٠٠٧، صفحة ١ من النص بالانكليزية.

الماضي[١٣]، وتم التوصل إلى اتفاق جديد بين السلطات وبرنامج الأغذية العالمي لمساعدة ٦,٥ ملايين نسمة. وبإمكان برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى ١٣١ مقاطعة (بزيادة ٥٠ مقاطعة مقارنة بعام ٢٠٠٧) ووعدت السلطات بمنح المزيد من التأشيرات لموظفين دوليين. وأفاد برنامج الأغذية العالمي أنه وصل إلى عدد من الأسر المعيشية ومستودعات المقاطعات التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا. وفي منتصف عام ٢٠٠٨، تمكن برنامج الأغذية العالمي في الحقيقة من الوصول إلى زهاء ٣,٧ ملايين نسمة. واستعادت اليونيسيف أيضا إمكانية الوصول إلى ثلاث مقاطعات شمالية رئيسية والقيام بمزيد من الأنشطة بعدد أكبر من الموظفين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بدأ وصول نحو ٤٠٠ ٠٠٠ طن متري من المعونة الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلد. وتدل تقديرات برنامج الأغذية العالمي على أنه بحاجة إلى مساعدة إنمائية تعادل زهاء ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين القادمتين كي ينفذ برنامجه الموسع نظرا للحالة الغذائية الحرجة.

٢٣ - وأعد برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تقييما هاما عن حالة الأمن الغذائي لتقييم الوضع، على أساس زيارات قام بها إلى ٥٣ مقاطعة في ثمانية أقاليم، و ٣٧٥ مقابلة مفصلة أجراها مع أسر في المدن والأرياف ومع مقدمي الرعايا، فكانت بذلك هذه الدراسة الأوسع نطاقا منذ عام ٢٠٠٤. وكشفت النتائج الأولية الجوانب المثيرة للقلق التالية، كما يتبين ذلك من النظرة العامة السريعة التي قدمها برنامج الأغذية العالمي في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٨:

- ”يعزى انخفاض توافر الأغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الأسباب التالية:
  - انخفاض الإنتاج الزراعي لمدة سنتين متتاليتين؛
  - انخفاض حجم الواردات، والمعونة التجارية والغذائية، منذ عام ٢٠٠٥؛
  - انخفاض التحويلات داخل البلد بسبب القيود المفروضة على النقل وفرض المزيد من القيود على تجارة السوق؛
  - الارتفاع النشط في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي.
- تدهور إمكانية الحصول على الأغذية:

(١٣) انظر كذلك: www.wfp.org; various issues of North Korea Today (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٨).

- بسبب انخفاض عمليات النقل داخل البلد نتيجة للقيود المفروضة على الوقود والنقل؛
- الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية في السوق (زاد سعر الأرز ٣ أضعاف والذرة ٤ أضعاف)؛
- التخفيضات في نظام التوزيع العام (وفقا للتقارير الرسمية تقدر حصة الشخص الواحد في اليوم بـ ١٥٠ غراما، أي ثلث الحصة العادية)؛

- استمرار تدهور استهلاك الأغذية والتنوع الغذائي:

- خفض ثلاثة أرباع الأسر المعيشية تقريبا استهلاكهم الغذائي؛
- أكثر من نصف عدد السكان يتناولون وجبتين فقط في اليوم؛
- يتناول ثلثا السكان أغذية ذات تنوع رديء (يتكون أساسا من الذرة، والخضروات، والأغذية البرية وكميات قليلة من الزيت)''.

٢٤ - ومما يثير القلق بصفة خاصة اكتشاف زيادة عدد حالات الإسهال لدى الأطفال زيادة ملحوظة - حيث زاد عددهم تقريبا إلى ضعف العدد المسجل في الدراسة الاستقصائية السابق عن التغذية التي أعدتها الحكومة والأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤. ومن ثم تواصل حالات إصابة الأطفال بسوء التغذية والأمراض.

٢٥ - وأبرز برنامج الأغذية العالمي ثلاث فئات سكانية تفتقر إلى الأمن الغذائي هي: الضعفاء اجتماعيا - الأطفال في مؤسسات الأطفال، المسنون والأطفال في اقسام تمريض الأطفال؛ الضعفاء فيسيولوجيا - الحوامل والمرضعات، الأطفال دون ٥ سنوات والمراهقون والضعفاء بسبب وجودهم في موقع جغرافي معين - ولا سيما في الشمال الشرقي والجنوب. وترتبط الاحتياجات الفورية من الأغذية ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى الأسمدة والوقود.

٢٦ - وتطبق وكالات الأمم المتحدة مقولة '' إذ تعذر الوصول تعذر تقديم الغذاء'' وهو ما يعني أنه إذا لم يتسن الوصول إلى المناطق المعنية، فسيتعذر تقديم المعونة الغذائية. وثمة تحد متكرر يتمثل في رصد عملية التوزيع. ومن المهم الإشارة إلى التحديات التالية التي وردت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن أنشطة برنامج الأغذية العالمي في هذا البلد (WFP/E/P.2/2007/5-F/1، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧):

- ''تشترط حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقديم إشعار مسبق بالزيارات المزمع القيام بها لرصد عملية توزيع الغذاء؛

- لا يسمح للمراقبين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي بالوصول دون قيود إلى العمليات الميدانية، وهو ما يجعل من الصعب التأكد من فئة المستفيدين وكميات الأغذية المستهلكة؛

- أجرى المقابلات موظفون تابعون لبرنامج الأغذية العالمي لا يتكلمون اللغة الكورية بمساعدة مترجم شفوي وبحضور موظفين حكوميين''. (الفقرة ٤٧، الصفحة ١٥)

٢٧ - وأوصى مراجع الحسابات ''بضرورة أن يستعرض برنامج الأغذية العالمي على نحو دقيق مدى مصداقية إحصاءات رصد الأغذية وأن يواصل بذل الجهود لتوسيع نطاق اتفاقات الرصد الميداني لدعم إمكانية الوصول دون قيود حيثما يكون ذلك مستطاعا لتشمل توفير المترجمين''. (الفقرة ٤٩، الصفحة ١٧) وكما يتبين من تقييم حالة الأمن الغذائي الذي أعد مؤخرا المذكور أعلاه، فإن تحسين إمكانية وصول موظفي برنامج الأغذية العالمي وموظفين آخرين إلى الميدان تفتح الباب أمام المزيد من عمليات تقييم الحالة بصورة شاملة وبقدر أكبر من الشفافية.

٢٨ - ومن هذا المنظور، من المهم التشديد على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي في البلد، وهو أمر لا يمكن الاستعاضة عنه بالمعونة الخارجية. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا للغاية بالحاجة إلى عملية التنمية المستدامة القائمة على مشاركة الشعب الواسعة في عملية توليد الدخل وتوفير الغذاء، والمحافظة عليهما؛ وتجديدهما. وتشمل أنواع البرمجة العملية اتخاذ تدابير لتفادي خسائر ما قبل الحصاد وما بعده، والمحافظة على مناطق مستجمعات المياه، وعدم إزالة الأحراج ومشاركة السكان في تخطيط التنمية الزراعية والاستفادة منها.

جيم - الحقوق والحريات: عامل انعدام الأمن؟

٢٩ - إن الحقوق المدنية والسياسية مقيدة بصرامة في البلد بسبب القمع الذي يمارسه النظام، وهو ما يولد إحساسا بانعدام الأمن لدى الشعب عموما، وفي هذا السياق، تميل السلطات إلى تقسيم الشعب إلى ثلاث فئات مختلفة هي: فئة الموالين للنظام (الكتلة المركزية)، والفئة الوسط (الكتلة الأساسية)، والفئة التي تعتبر مناوئة للنظام (الكتلة المركبة)[١٤]. فالفئة الأولى هي النخبة الحاكمة التي تنعم بالامتيازات، مثل المدارس والمستشفيات الخاصة. ويسمح لهذه الفئة بامتلاك الهواتف الخاصة وقراءة المطبوعات الأجنبية. والفئة الثانية تمثل أغلبية الشعب، مثل المزارعين والعمال. وتحصل هذه الفئة على حصص غذائية، على الرغم من أن هذه الحصص تضاءلت في السنوات الأخيرة بسبب تجربة الحكومة لاقتصاد السوق

(١٤) White paper 2007 (see note 10 above) p.119.

وتقييد نظام التوزيع العام الذي ترعاه الدولة. أما الفئة الثالثة فتعتبر عدوا للدولة وبالتالي فهي تتعرض للقمع. وتشمل هذه الفئة طبقة ملاك الأراضي قبل استيلاء الشيوعيين على البلد، والموظفين العموميين في فترة الحكم الياباني؛ والجماعات الدينية، وأولئك الذين ساعدوا القوات الكورية الجنوبية في أثناء الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣). وهذه الفئة محرومة من التعليم الجامعي، ويمارس ضدها التمييز في الحصول على الضروريات الأساسية مثل السكن، والرعاية الطبية، والتعليم. ويقبع الكثيرون من أفراد هذه الفئة في السجون في ظروف مزرية. وعندما يعاقب السكان لأسباب سياسية، يتم أيضا اللجوء إلى العقاب الجماعي أو تجريم الأسر بحكم التبعية.

٣٠ - والمشاركة السياسية بمفهومها الديمقراطي منعدمة، إذ يهيمن الحزب الحاكم على الأمور بصورة مطلقة. وتمارس رقابة صارمة على وسائط الإعلام، ولا يسمح للناس باقتناء الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب إلا بإذن من السلطات. وتتحدث التقارير عن حملات لمنع الهواتف الخلوية[١٥]. ويشاهد بعض السكان سرا شرائط الفيديو وبرامج التلفزيون من الجنوب، ولكن في عام ٢٠٠٨، أفادت التقارير عن حملات لمنع شرائط الفيديو الواردة من كوريا الجنوبية، وتفيد المعلومات الواردة أن السلطات فرضت قيودا على المكالمات الهاتفية الخارجية زاعمة أن الهدف من ذلك هو منع انتشار الأنباء عن النقص الحالي في الأغذية.

٣١ - ومن المسائل المقلقة بشكل خاص استمرار عمليات الإعدام العلني بقصد ترهيب الناس، على الرغم من الإصلاحات القانونية المختلفة التي أجريت في ٢٠٠٤ وفي ٢٠٠٥ والتي يقال أنها حسنت إطار القانون الجنائي والعقوبات ذات الصلة. وتأخر إصلاح نظام السجون كثيرا، كما أن الشروط القاسية التي ينص عليها نظام العدالة الجنائية وظروف الاحتجاز المتصلة بذلك ينشأ عنها انتهاكات كثيرة، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة. والانتهاكات منتشرة على نطاق واسع، وتشمل المعاملة المهينة للأموات[١٦].

٣٢ - ويلخص تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٨ الحالة على النحو التالي:

”استمر انتهاك حقوق الإنسان بانتظام بما في ذلك حالات الإعدام العلني والتعذيب، واستخدام الحبس لأسباب سياسية وتعسفية. ويعاقب بشدة كل من يعارض، أيا كان نوع المعارضة بما في ذلك مغادرة البلد بدون ترخيص أو الاجتماع

(١٥) White paper 2007 (see note 10 above) p.xviii

(١٦) D.Hawk. *Concentrations of Inhumanity*. Freedom House, Washington, 2007, pp.9-10.

أو تكوين الجمعيات بدون إذن، وتمارس كذلك رقابة صارمة على وسائط الإعلام الوطنية والدولية. وما زال يمنع المراقبون المستقلون لحقوق الإنسان[١٧]".

٣٣ - وعلى الرغم من ادعاء السلطات احترام حرية الدين، إلا أن الوضع يشير إلى خلاف ذلك، إذ لا تزال تمارس رقابة صارمة على من يمارسون معتقداتهم الدينية[١٨] وتفيد التقارير أن أفراد الأمن ينتشرون دائما بين التجمعات الدينية للإبلاغ عن أنشطتها، كما أن السلطات تستخدم أشخاصا متنكرين في هيئة رجال دين لرصد الممارسات الدينية. وتنتشر ظاهرة اضطهاد من يعلنون معتقداتهم الدينية وتودع الأسر في السجون بسبب تمسكها بمعتقداتها الدينية. ومن المعروف جيدا أيضا أن من يلتمسون مساعدة رجال الدين في بلدان أخرى طلبا للجوء يمكن أن يعاقبوا بقسوة إذا أعيدوا إلى بلد المنشأ. وهكذا تنظر السلطات إلى الدين بصفته منافسا وخطرا يهدد عبادة الشخصية التي تمارس من خلال منظور التلقين العقائدي من القمة إلى أسفل.

٣٤ - وعلى صعيد آخر، تشارك السلطات في عمليات اختطاف رعايا أجانب. وهناك حوالي سبع عشرة حالة مسجلة عن يابانيين مختطفين، علما بأن خمسة منهم عادوا إلى اليابان من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وشمل الاختطاف أيضا رعايا من مجموعة أخرى من البلدان وقد فتحت المحادثات السداسية الباب لإجراء محادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان عن خطوات نحو تطبيع العلاقات، وتشمل عنصرا هاما ألا وهو التوصل إلى حل قضية الاختطاف على نحو واضح وشفاف. وأجريت المشاورات الأخيرة بين البلدين في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حيث طلب الوفد الياباني عودة جميع المختطفين إلى اليابان؛ وتقديم بيان كامل عن الضحايا وتسليم المسؤولين عن الاختطاف. وأجابت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإعادة فتح التحقيق في هذه القضايا. ومن المؤمل أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس موضوعي وبناء وبسرعة بشأن هذه القضية التي طال أمدها.

دال - التشرد واللجوء: عامل عدم الحركة/الحركة

٣٥ - وضع النظام الحاكم منذ نشأته لوائح صارمة للهجرة بوصفها أداة من أدوات الرقابة التي تمارسها الدولة. وعامة، لا يسمح للمواطنين بحرية التنقل داخل البلد، وليس بإمكانهم

---

(١٧) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٨، منظمة العفو الدولية، لندن، ٢٠٠٨، الصفحة ١٨٠ من النص الانكليزي.

(١٨) للاطلاع على تقييم أعد مؤخرا، انظر: A Prison Without Bars: Refugee and Defector Testimonies of Sever Violations of Freedom of Religion or Belief in North Korea, United States Commission on International Religious Freedom, Washington, 2008.

السفر إلى الخارج إلا بإذن رسمي. وعلى صعيد آخر، ففي منتصف عام ٢٠٠٨ أفادت التقارير أن السلطات تجبر شتى الفئات، بمن فيهم المسنين على مغادرة بايونغ يانغ في أوقات المناسبات الهامة. ومن شأن ذلك أن يجعلهم عرضة للحرمان، ولا سيما في مواجهة النقص الحالي في الأغذية.

٣٦ - وفي السنوات الأخيرة ضعفت سياسات عدم الحركة لأن كثيرا من الناس شردوا لأسباب سياسية و/أو اقتصادية. فمن جهة، سعى عدد كبير من الذين اضطهدهم نظام الحكم من أجل الحصول على اللجوء خارج البلد. ومن الجهة الأخرى يتحرك الناس أيضا داخل البلد وعبر الحدود بحثا عن الضروريات الأساسية وسبل عيش أفضل. ولذلك تجد السلطات صعوبة أكبر في السيطرة الكاملة على عامل الهجرة. وهناك أيضا مجموعة ناشئة من العمال والعمال المهاجرين الذين يسافرون إلى مناطق اقتصادية خاصة داخل البلد وعبر الحدود إلى بلدان أخرى كجزء من ترتيبات ثنائية بشأن استيراد العمالة.

٣٧ - وفي ما يخص اللجوء فقد حلل المقرر الخاص بدقة في تقاريره السابقة[١٩] أحوال أولئك الذين يلتمسون اللجوء في بلدان أخرى ويكفي القول بأن هناك من يترك بلده الأصلي لأسباب متصلة بالاضطهاد (لاجئ تقليدي)، ومنهم كذلك من يخشى الاضطهاد بعد مغادرة البلد (لاجئ على عين المكان). ومصدر هذين النوعين من اللاجئين هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتنشأ الفئة الأخيرة بسبب الخوف من العقاب عند العودة لمغادرتهم البلد دون تصريح (تأشيرة خروج)، ويمثل خطر المحاكمة هذا اضطهادا محتملا أو فعليا ولو في مرحلة متأخرة.

٣٨ - ويواجه طالبو اللجوء خارج البلد وضعا مثيرا للقلق لعدد من الأسباب[٢٠] أولا، القيود الصارمة المفروضة خلال السنة الماضية على الخروج من البلد ودخول المناطق المجاورة. وهناك تقارير تتحدث عن تسليط عقاب أكثر صرامة على من يحاولون مغادرة البلد فضلا

---

(١٩) A/HRC/4/15، الفقرات ١٨-٢٨ و A/62/264، الفقرات ٢٨-٤٠.

(٢٠) Ho Kyung-hwa, “The Human Rights Status of North Korean Refugee Women and Children, and Suggestions to Improve and Protect their Rights”, in Proceedings of The 4th IPCNKR General Assembly; International Parliamentarian's Coalition for North Korean Refugees and Human Rights, Secretariat of the Fourth General Assembly of the IPCNKR, Seoul, 2007, pp.24-33; P. camarota, J. Crace, K. Woly and H. Zaltzman, Legal Strategies for Protecting Human rights in North Korea, Skadden, Arps, Slate, Megher and Flom LLP and US committee for Human Rights in North Korea, November 28, 2007.

عن من يعودون إليه قسرا[٢١] بالرغم من وجود مؤشرات تدل على موقف أكثر ليونة من جانب السلطات منذ سنتين مضتا. وتفيد بعض المصادر عن اتباع سياسة ''أطلق النار بمجرد الرؤية'' على من يحاولون مغادرة البلد سرا، فضلا عن العنف المرتكب ضد النساء الحوامل لإعادتهم قسرا إلى البلد. وأيضا بدلا من الغرامات التي كانت تفرض في السابق تطبق الآن أحكام بالسجن. وتستخدم الرشاوى التي تعطى للموظفين المختصين من أجل تخفيف بعض هذه الجزاءات. وثانيا، تفيد المعلومات الواردة عن وجود مؤشرات تدل على أنه يجري إلقاء القبض على طالبي اللجوء بفضل الوعود التي تقدمها السلطات المحلية في بلد اللجوء بمكافأة من يساعدها على التعريف بهم بهدف إعادتهم قسرا إلى بلد المنشأ. وثالثا، زاد التهديد بفرض المزيد من العقوبات القاسية على مانحي اللجوء عبر الحدود.

٣٩ - وازداد السيناريو تعقيدا للأسباب التالية. أولا، القيود على الحدود التي أصبحت أشد صرامة، كما أن الجماعات صارت تواجه صعوبة أكبر في الحصول على اللجوء في بعض البلدان المجاورة، والوصول إلى تلك البلدان يعتمد طالبو اللجوء على المهربين الذين (يعدونهم) بدفع مبالغ كبيرة لهم. ثانيا، ثمة فرق بين من غادروا البلد قبل فترة وأقاموا في بلد مجاور لعدة سنوات قبل أن يتركوه إلى بلد أخر، وأولئك الذين خرجوا في الآونة الأخيرة وتوجهوا نحو بلد أخر من بلدان اللجوء، بعد قضاء فترة وجيزة في بلد مجاور. وفيما يتعلق بالفئة الأولى، تتمثل المسألة فيما إذا كان ينبغي أن يكون من حق الذين أقاموا في بلد مجاور فترة طويلة، أكثر من عشر سنوات مثلا، أن يلتمسوا اللجوء في بلد أخر. وربما كان من الأفضل السؤال عما إذا كان هؤلاء الأشخاص يحميهم البلد الأصلي و/أو بلد الإقامة. وإذا كانت الإجابة بالنفي، فينبغي أن يفتح أمامهم باب إعادة التوطين في بلد آخر.

٤٠ - وفيما يتعلق بالفئتين كلتيهما - المقيمون لفترات طويلة والوافدين الجدد - تواجه الفئتان خطر المحاكمة في بعض بلدان اللجوء لدخولها بطريقة غير مشروعة. وقد أكد المقرر الخاص في تقاريره أنه ينبغي ألا يحاكموا، ولا ينبغي معاملتهم كمهاجرين غير شرعيين. وينبغي، بالأحرى، معاملتهم بوصفهم ملتمسي لجوء أو لاجئين يستحقون الحماية الدولية. أما الإمكانية الأخرى فتتمثل معاملتهم بوصفهم حالات إنسانية لا تخضع لقيود قوانين الهجرة في البلدان التي يلتمسون اللجوء إليها. ويجدر الإشارة أنه ثمة فرق في المفهوم بين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين: ففي حين لا يزال الأخيرين يتمتعون بحماية البلد الأصلي فإن الفئة الأولى ليست كذلك وينبغي أن توفر لهم الحماية الدولية.

(٢١) ورد في نشرة كوريا الشمالية اليوم، الطبعة الـ ١١٤، آذار/مارس ٢٠٠٨ أن فترة الحبس زادت من ٣ سنوات في الوقت الحاضر إلى ما بين من ٥ و ٧ سنوات لمن يغادر البلد بصورة غير شرعية: الصفحة ٣ من النص الانكليزي.

٤١ - ثالثا، هناك مسألة الأطفال المولودون في بلدان أخرى لأبوين أحدهما أو كلاهما من كوريا الشمالية. فإذا كان أحد الأبوين يعيش سرا في البلد الذي يولد فيه الطفل، من الصعب أحيانا تسجيل المولود، ما لم يكن ثمة اتفاق خاص، أحيانا بصفة غير قانونية، مع السلطات. وهناك أيضا مسألة جنسية الطفل. فبما أن جميع مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعتبرهم القانون في جمهورية كوريا، من حيث المبدأ، مواطنين كوريين جنوبيين، فهل ينطبق الشيء نفسه على الطفل المولود خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ ويتمثل نهج المقرر الخاص في طلب بعض الردود لضمان ألا يصبح الطفل عديم الجنسية.

٤٢ - رابعا، هناك مسألة لم شمل الأسر. ففي عملية الهجرة أو الهروب تتشتت الأسر أحيانا، كأن يغادر الأب و/أو الأم أولا على أمل أن يلحق بهم أو بهما بقية أفراد الأسرة يوما ما. وعملية لم شمل الأسر لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتم أحيانا في وقت لاحق وهذا لا يثير مشاكل رئيسية عندما يكون الأب والأم والطفل جميعهم من مواطني البلد المعني مولودين في الشمال. غير أن الأمور تغدو أكثر تعقيدا إذا تزوج مواطن ومواطنة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بلد مجاور وأنجبا طفلا في وقت لاحق. ففي هذه الحالة يتوقف إمكانية لم شمل الأسرة على إجراء مفاوضات ثنائية مرنة أو شكلا آخر من المفاوضات لتمكين إتمام عملية لم شمل الأسرة دون شروط مسبقة كثيرة.

٤٣ - وفي الحقيقة، ربما كانت الأمور أكثر تعقيدا من ذلك؛ فعملية التشرد غالبا ما تتخذ شكل تدفقات مختلطة أو مركبة، لأسباب مختلفة تتعلق بالهجرة، سياسية و/أو اقتصادية. ويضاف إلى ذلك المتاجرون بالأشخاص والمهربون الذين يتصيدون الفئات المستضعفة فعلا. وبالتالي، فإن الاستجابة الإنسانية تستلزم أن تحترم جميع البلدان حقوق الإنسان لأولئك المشردين، أيا كانت تسميتهم وكيفما كان تصنيفهم. وهناك مبدأ رئيسي في القانون الدولي يتعلق باللاجئ بصفة خاصة ويحظر إجباره على العودة إلى مكان يتعرض فيه للخطر (''عدم الإعادة القسرية'')، وهو شرط أساسي ينبغي الالتزام به. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان تعزيز عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمارس ولايتها في جميع الحالات ذات الصلة، مع إتاحة إمكانية الوصول الفعال إلى من يحتاجون إلى حماية دولية، ويقيم المقرر الخاص اتصالاته مع المفوضية بطريقة تآزرية في إطار ولاية كل منهما.

٤٤ - وفيما يتعلق بالعمال المحليين والمهاجرين، من المهم التشديد على ضرورة احترام حقوق العمال مثل حقهم في الأجور العادلة والحق في التفاوض الجماعي وحرية إنشاء الجمعيات، والحق في إرسال تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم، وتوفير ظروف عمل إنسانية لهم.

ومن المؤسف أن البلد لم يتعامل حتى الآن مع منظمة العمل الدولية، وهو بحاجة إلى الانضمام إلى اتفاقية المنظمة وتنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي.

هاء – الفئات التي تتطلب اهتماما خاصا: عامل اللامساواة؟

٤٥ – على غرار دساتير بلدان كثيرة أخرى، ينص دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مبدأ عدم التمييز والمساواة، لا سيما بين الرجال والنساء. ومع ذلك، وفي حين تمثل النساء أغلبية قوة العمل، فإن إمكانية وصولهن إلى مواقع صنع القرار في المناصب العليا لا تزال محدودة. فبالإضافة إلى الأدوار التقليدية المخصصة للنساء، لم تعالج مسألة العنف ضد النساء بشكل ملائم داخل الإطار الوطني. ويختلف ذلك عن العنف المترلي والعنف المرتبط بالدولة.

٤٦ – ومن ثم فقد أصبحت الحالة حرجة في السنوات الأخيرة بسبب نقص الأغذية، إلى جانب حالات الحرمان الأخرى، مثل الافتقار إلى الأدوية والمياه النظيفة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص فئة النساء اللائي لسن جزءا من النخبة، وكثيرا ما يُحرمن من الحصول على الغذاء والضروريات الأخرى. وأما اللائي يعتبرن أعداء للنظام فيتعرضن للاضطهاد والتهميش.

٤٧ – وينبغي إيلاء الاهتمام لأولئك النساء اللواتي يغادرن البلد بحثا عن اللجوء وكثيرا ما يقعن ضحية الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. وتحدث المقرر الخاص مباشرة مع العديد من هؤلاء النساء، واللاتي بيع البعض منهن لإجبارهن على الزواج في بلد مجاور، قبل أن ينتقلن للبحث عن ملجأ في مكان آخر. وقد تضمنت التقارير السابقة للمقرر الخاص الأسباب التي تجعل المجرمين يستهدفون هذه الفئة، ومنها على سبيل المثال حجة جمع شمل الأسر، والاعتقاد بأن المرأة أكثر جدية من الرجل في الوفاء بالتزامها بالدفع، وأنها أقل عرضة للمقاضاة بسبب الدخول غير القانوني إلى بلد آخر [٢٢].

٤٨ – وماذا عن المرأة اللاجئة التي ترغب في التزوج من جديد في بلد إعادة التوطين النهائي؟ هناك قانون جديد في جمهورية كوريا يسمح بذلك الآن، وعلينا أن ننتظر لنرى كم من النساء سيستفدن من هذه الإمكانية.

٤٩ – وفيما يتعلق بحقوق الطفل، يمكن الاطلاع على تقييم ذاتي أجراه البلد مؤخرا في التقرير الموحد الجامع للتقريرين الثالث والرابع المقدمين بموجب اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/PRK/4). ومن الجدير بالملاحظة مجموعة الخطط والقوانين الجديدة التي خرجت إلى

(٢٢) A/HRC/4/15، الفقرة ٣٠، و A/62/264، الفقرة ٤٢.

حيز الوجود في السنوات الأخيرة، مثل قانون مكافحة التبغ لعام ٢٠٠٥ الذي يحظر بيع التبغ للقاصرين؛ والتعديلات التي أُدخلت في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية من أجل تصنيف أوضح للجرائم الجنائية؛ وقانون الأسرة لعام ٢٠٠٤ الذي ينص على توفير الحماية للأمهات والأطفال. وقد وضع البلد برنامج عمل وطني من أجل رفاه الأطفال للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويتضمن البرنامج بعضا من الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك أيضا خطة عمل وطنية لتوفير التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، واستراتيجية تعزيز الصحة الإنجابية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وبرنامج العمل لحماية الأشخاص المعوقين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، واستراتيجية الرعاية الصحية الأولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتشير الوكالات الدولية إلى وجود تعاون جيد من جانب السلطات في بعض المجالات، مثل التلقيح ضد الحصبة.

٥٠ - ويبقى تنفيذ ذلك على خلفية المعايير الدولية تحديا قائما، والغموض السياسي الذي يخيم بظلاله ويتحكم في نمو الطفل كجزء من استراتيجية استمرار النظام في السلطة. وتحظى عملية تقييم إعمال حقوق الطفل في ضوء طبيعة النظام السياسي الذي يتسم بالتراتبية والطبقية بأهمية خاصة؛ وبديهي أن يتعرض الذين لا ينتمون إلى النخبة إلى التمييز أكثر من غيرهم. وهذا يشمل فئة أطفال الشوارع Khojetbis الذين يفتقرون للمساعدة والمؤازرة. ثم تزداد الأمور تعقيدا إذا غادروا بلد منشئهم للجوء إلى أي مكان آخر. والتقرير الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/PRK/4) يتضمن معلومات ضئيلة بكل تأكيد فيما يتعلق بوضع تدابير الحماية الخاصة اللازمة لمعالجة الشواغل الخاصة بالأطفال الذين يواجهون صعوبات، مثل الأطفال اللاجئين، وأطفال المنشقين السياسيين، وأبناء الأقليات، والأطفال ضحايا سوء المعاملة أو الإهمال، والأطفال الذين هم في نزاع مع السلطات. فهناك حاجة ملحة لتحسين نظام العدالة الجنائية التي تمس الأطفال، مع مراعاة معايير قضاء الأحداث الدولية، ولا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بأن الأطفال الذين يُزعم أنهم ضالعون في جرائم يحاكمون علنا[٢٣]، دون احترام حقهم في الخصوصية ودون مراعاة لمصالح الطفل العليا. وهذا مترابط مع مسألة السجون ومرافق الاحتجاز ككل.

٥١ - ويتزايد ضعف كبار السن أيضا إزاء تفاقم الحرمان، نظرا لعدم الاستقرار الاقتصادي والغذائي في البلد. وكذلك الشأن بالنسبة للمعوقين.

(٢٣) (كوريا الشمالية اليوم) North Korea Today، العدد ١٧٧، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

واو – عواقب العنف والانتهاكات: عامل الإفلات من العقاب؟

٥٢ – يتضح من خلال استعراض الماضي ومن مجموعة التقارير التي قدمها المقرر الخاص فضلا عن المصادر الأخرى للمعلومات، أنه كانت ولا تزال ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في هذا البلد. ويقع على عاتق السلطات الوطنية والمجتمع الدولي التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب التي ساعدت على ارتكاب مثل هذه الانتهاكات و/أو باستمرارها مدة طويلة.

٥٣ – والمدخل الأكثر سهولة للبدء في النظر في تجاوزات المسؤولين المحليين هو زيادة إخضاعهم للمساءلة على المستوى الوطني. وقد يحدث ذلك في بعض الحالات التي يُلاحق فيها قضائيا القائمون على إنفاذ القانون وغيرهم لارتكابهم بعض الجرائم ضد السكان. ومع ذلك، ينبغي توخي الحرص لاختبار مثل هذه التدابير من زاوية المعايير الدولية. ونظرا لعدم استقلالية السلطة القضائية في البلد، فمن الصعب ضمان تحقيق العدالة وإظهارها بهذا المظهر.

٥٤ – والمدخل الأكثر صعوبة هو الدعوة إلى المزيد من المساءلة على الساحة الدولية، سواء فيما يتعلق بمسؤولية الدولة و/أو المسؤولية الجنائية الفردية. ويمكن النظر إلى ولاية المقرر الخاص المنشأة في عام ٢٠٠٤ على أنها جزء لا يتجزأ من هذا الاتجاه الذي يناضل ضد الإفلات من العقاب ويؤكد على مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا ما تؤكده قرارات الأمم المتحدة وتدعو إليه، ولا سيما القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن البلد المعني، وهي قرارات تنص على ممارسة الضغط التدريجي من أجل المساءلة. ومع ذلك، يبقى السؤال المطروح هو هل أن مسألة الانتهاكات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستبحث في قمة هرم النظام، وذلك ضمن إطار الأمم المتحدة برمته.

٥٥ – وكما ورد في التقرير السابق الذي قدمه المقرر الخاص، بدأ المجتمع المدني الدعوة إلى مساءلة السلطات عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع إمكان اللجوء إلى مجلس الأمن وإلى قرار غير ملزم كجزء من المسؤولية عن حماية الشعب[٢٤]. وقد تكون هناك أيضا سبل لتعبئة الجهود من أجل مساءلة الأفراد جنائيا، وهي سبل مستوحاة من وجود المحكمة الجنائية الدولية، وذلك إذا كان النظام المحلي غير قادر أو غير مستعد للعمل على مساءلة الأفراد عن الجرائم الخطيرة.

---

(٢٤) انظر أيضا: Failure to Protect: A Call for the UN Security Council to Act in North Korea, the US Committee for Human Rights in North Korea, Washington, 2006، وانظر – North Korea: A Case to Answer – A Call to Act, Christian Solidarity Worldwide, London, 2007.

٥٦ - وما ذُكر أعلاه هو جزء من إطار المساءلة المتعدد الأطراف. وهناك مدخل آخر يتمثل في بحث ما إذا كان من الممكن وضع ترتيبات أخرى - إقليمية أو ثنائية أو مختلطة - لتشجيع الشعور بالمسؤولية لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. ومن المؤسف أن البلد لم يلتمس المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتحسين نظامه القضائي وإعمال حقوق الإنسان ولو أنه فعل ذلك لكان الأمر أيسر. وبالنظر إلى أن المحادثات السداسية المذكورة آنفا تتناول في الوقت الحاضر أيضا بعض جوانب حقوق الإنسان من خلال القنوات الثنائية وغيرها من القنوات، من قبيل إمكانية إبرام معاهدة سلام لشبه الجزيرة الكورية يمكن أن تشمل مسألة الأشخاص المفقودين والأسر المشتتة، وعمليات الاختطاف التي يرتكبها عملاء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فربما تُتاح فرصة إضافية من أجل إعمال حقوق الإنسان على الساحة الوطنية بمزيد من الفعالية.

٥٧ - وسيكون من المهم أيضا معرفة الكيفية التي يشارك بها البلد في النظام الجديد للاستعراض الدوري الشامل في إطار عمل مجلس حقوق الإنسان. ويدعو المقرر الخاص هذا النظام ليأخذ في الاعتبار فعليا ومن حيث الجوهر تحليله وتوصياته بوصفها جزءا من عملية الحوار والمتابعة، بالإضافة إلى مداخل التعاون التقني الممكنة مع الأمم المتحدة لتحسين الحالة على أرض الواقع.

٥٨ - وفي حين يتوقف الكثير على الإرادة على الصعيدين العالمي والمحلي لاختبار مدى رغبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحقيق الشفافية والمساءلة، سواء عن طريق المدخل الأكثر سهولة أو المدخل الأكثر صعوبة، فإنه من المهم التأكيد على طول أمد التجاوزات ومنهجيتها في مجال حقوق الإنسان في البلد، وهي تجاوزات ظاهرة للعيان وتتسم بالجسامة ومنحاها التصاعدي.

ثالثا - المراسلات

٥٩ - قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، ببعث رسالة مشتركة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ تتعلق بالإعدامات العلنية المزعومة لـ ١٥ مواطنا من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقول التقارير إن ثلاث عشرة امرأة ورجلين اتُّهموا بالتخطيط لعبور الحدود إلى بلد مجاور لتلقي إعانات

اقتصادية بمساعدة أقارب يعيشون في الخارج. ولم تردّ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه الرسالة.

٦٠ - ولم تردّ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا على رسالة بعث بها المقرر الخاص في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ للحصول على توضيحات عن الأماكن التي يوجد بها ٢٢ مواطنا من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعن سلامتهم. والمجموعة التي تتألف من ١٤ امرأة و ٨ رجال، من بينهم ٣ مراهقين، كانوا قد أُعيدوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بعد أن انحرف مركبهم بصورة عرضية إلى المياه الجنوبية في البحر الغربي بالقرب من جزيرة يونبيونغ، حسبما أوردت التقارير.

رابعا - التوصيات

٦١ - بالنظر إلى أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت خطيرة من عدة أوجه، من الضروري الضغط من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لمختلف التحديات المبينة في هذا التقرير سريعا وبفعالية.

٦٢ - وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ التدابير التالية:

- فورا (في الأجل القصير):

- **كفالة الفعالية في توفير الغذاء والمواد الضرورية الأساسية الأخرى، وإتاحة إمكانية حصول السكان عليها والتعاون على ذلك بشكل بناء مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني؛**
- **الكف عن معاقبة طالبي اللجوء العائدين من الخارج؛**
- **الكف عن عمليات الإعدام العلنية وغيرها من الانتهاكات التي ترتكب ضد أمن الأشخاص؛**
- **التعاون بشفافية ومسؤولية من أجل حل قضية الأجانب المختطفين من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛**
- **دعوة المقرر الخاص إلى البلد لتقييم حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وإسداء المشورة بشأن التحسينات اللازمة.**

– تدريجيا (في الأجل الطويل):

- كفالة عملية إنمائية أكثر إنصافا في البلد؛ وإعمال حقوق الإنسان بصورة فعالة وشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار عضوية البلد في أربع معاهدات تتعلق بحقوق الإنسان؛ ونقل الموارد من عملية التسلح إلى قطاع التنمية الاجتماعية؛
- التغلب على أوجه التفاوت في إمكانية الحصول على الغذاء والمواد الضرورية الأساسية الأخرى، وبناء الأمن الغذائي عن طريق التنمية الزراعية المستدامة والمشاركة الشعبية الواسعة النطاق؛
- كفالة أمن الإنسان عن طريق تحديث النظام الوطني، وإصلاح السجون، والالتزام بسيادة القانون، مثل إعطاء ضمانات للمتهمين، والمحاكمة العادلة، وبناء جهاز قضائي مستقل؛
- اعتماد سياسة واضحة تقضي بعدم معاقبة من يغادر البلد دون ترخيص، وتعديل القانون، وتدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذه وفقا لذلك؛
- معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تدفق موجات من اللاجئين نحو الخارج، وتجريم من يستغلهم في عملية تهريب البشر والاتجار بهم وابتزازهم، دون تجريم الضحايا؛ والانضمام إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بهذه المسألة؛
- أن تصبح طرفا في اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتطبيقها بفعالية؛
- حماية حقوق النساء والأطفال والفئات الأخرى، ولا سيما عن طريق التغلب على اللامساواة والتمييز التي يواجهونها؛
- التصدي للإفلات من العقاب على العنف والانتهاكات، وضمان محاكمة المسؤولين عنها؛
- طلب المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان في البلد وحمايتها؛
- المشاركة بشفافية وباستمرار مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفا فيها، مع تمكين تلك الهيئات من متابعة التوصيات بفعالية ومن دخول البلد.

٦٣ – والمجتمع الدولي مدعو إلى اتخاذ التدابير التالية:

- التأكيد بقوة أكبر على الحاجة إلى تنمية تشاركية مستدامة منصفة في البلد، وتسليط الضوء على الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي، مع الاستمرار في ضمان وصول المعونات الإنسانية إلى الفئات المستهدفة ("إذا انعدم الوصول انعدمت المعونة")، بما في ذلك من خلال الرصد الفعال؛

- احترام حقوق اللاجئين، وبخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية، والالتزام بحقوق الإنسان للمهاجرين، والتخفيف من صرامة قوانين الهجرة الوطنية التي قد تؤدي إلى احتجاز اللاجئين طالبي اللجوء؛

- تنظيم أكبر عدد ممكن من جولات الحوار مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز تسوية المنازعات، وتوسيع مجال الخطاب والعمل المتعلقين بحقوق الإنسان، مع تقديم مجموعات من الحوافز ذات الصلة وممارسة ضغوط تدريجية، مع إمكانية ربط ذلك بضمانات أمنية حسب الاقتضاء؛

- اتباع نهج متدرج داخل الأمم المتحدة من أجل استخدام نفوذ جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق تغييرات إيجابية في البلد؛

- التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب من خلال مجموعة متنوعة من المداخل، سواء فيما يتعلق بمسؤولية الدولة و/أو المسؤولية الجنائية الفردية.